الاستيراد وغياب الدعم وشركات النفط ألد أعدائها

الطماطم البصرية في طريقها إلى الإنقراض

وقف أبو تحسين متكئاً على سيارته الـ(بيك آب) وهو يغطي رأسه بغترته الحمراء لتقيه من الشمس، بانتظار رزق قد لا يأتي، عبارة عن نقل أثاث أو بضائع أو غير ذلك، هذا هو عمله اليومي الذي يبدأ من الفجر حتى المساء.

أبو تحسين اضطر إلى الوقوف في ساحة سيارات الحمل بمدينة البصرة، بعد أن كان يعيش عيشة هانئة على زراعة الطماطم قبل أن تتراجع إلى أدنى مستوياتها وتصبح مهنة لا جدوى منها. يقول أبو تحسين في حديثه لـ"المدى": إنه ترك زراعة الطماطم بعد أن أصبحت المحاصيل المستوردة "سيدة السوق المحلي".

□ البصرة / ريسان الفهد

ويضيف "زراعة الطماطم تراجعت إلى أقصى حد، فاضطررت إلى ترك مزرعتي والعمل على سيارتي هذه في نقل البضائع، وتبين أن موردها أفضل من زراعة الطماطم برغم أن المردود ليس بالكبير".

وكانت مزارع الزبير وسفوان جنوب غربي البصرة من أهم مصادر الإنتاج الزراعي في البلاد، حيث تنتج كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية وأهمها محصول الطماطم الذي يقدّر إنتاجه السنوي بمليون طن تقريبا، ولكن هذه المزارع مُنيت بخسائر فادحة خلال السنوات الماضية ونكسات كبيرة خاصة في الموسم الشتوي السابق، ذلك لأن الجهات المعنية لم توفر للمزارعين والفلاحين المواد اللازمة لإدامة هذا المحصول.

وعانى المزارعون في الزبير وسفوان من تهميش دورهم ما أدى بكارثة أثرت بشكل كبير على إنتاج مزارعهم للمواسم الزراعية السابقة.

الزبير موطن الطماطم

قائممقام قضاء الزبير عباس الحيدري أوضح في حديثه لـ"المدى": إن الشركات النفطية وبالرغم من فائدتها الفعلية إلا إنها أضرّت بالأراضي الزراعية التابعة للدولة والمؤجرة بصيغة عقود سنوية.

وأوضح الحيدري "بالرغم من إن القوانين الملزمة تبدو غير عملية ويشوبها الخلل إلا أن المزارعين استجابوا لأمر الدولة وقبلوا بما حدث لكن على الدولة أن تعوضهم وألا تنكر جهودهم وعليها أن توفر لهم البدائل".

وأضاف أن "لجنة مكونة من شركة نفط الجنوب ومحافظة البصرة قامت بجرد الأضرار الفعلية التي أصابت الأراضي الزراعية وصرف تعويض إرضائي للفلاحين"، موضحا أن اللجنة "استطاعت جرد أكثر من ٦٠ مزرعة وإقرار التعويضات بحسب جدول مديرية زراعة البصرة مع تخصيص مبلغ لكل نبتة وآلية ومعدة وبناء مشيد، إلا إن مبالغ التعويضات برأينا هي دون الطموح".

وأشار الحيدري إلى إن "المزارعين يزرعون هذه الأراضي منذ ٣٠ سنة وإن مردوداتها الغذائية والتشغيلية لا تقل أهمية عن النفط، واعتقد إن من حق الفلاحين استملاك هذه الأراضي التي أفنوا فيها أعمارهم".

غياب الدعم

رئيس الجمعيات الزراعية في البصرة كرم نعمة، أفاد في حديثه لـ"المدى"، بأن جميع المزارعين تعرضوا لضرر كبير.

وأوضح أن "مزارعي قاطعي الزبير وسفوان وكل مزارعي الطماطم بشكل عام وجمعياتهم، حُرموا من جميع المستلزمات الزراعية المعدة ضمن خطة وزارة الزراعة، وخاصة مادة البلاستيك الزراعي التي هي عصب الزراعة المحمية".

وتابع بالقول: أما مشكلة الوقود فهي أزمة دائمة، فالمزرعة الواحدة تحتاج إلى ١٠٠٠ لتر من الوقود في حين لم يخصص للمزارع سوى ٤٠٠ لتر فقط، وهذه الكمية لا تكفي المزرعة إلا لمدة ١٠ - ١٢ يوماً، وهو ما يضطر المزارع إلى شراء الوقود من السوق السوداء لسد احتياجات مزرعته لكي يحافظ على منتوجه الزراعي.

وأضاف نعمة "وعندما نطالب بزيادة الكمية يُتهم المزارع بتهريب الوقود".

الشركات النفطية

المزارع عدنان شياع قال لـ"المدى": إن شركة نفط الجنوب قامت مؤخراً بتهجيري من مزرعتي، قبل أن تقوم بتسييجها، ثم نصبت فيها برجاً لحفر بئر نفطية جديدة.

وأضاف أن "المزرعة التي تعود ملكيتها إلى الدولة تمثل مصدر رزقي الوحيد، إذ أنني أدفع بدلا استئجارها منذ سنوات إلى مديرية زراعة البصرة".

من جانبه، يرى الخبير الزراعي رشيد حسن أن "الثروة النفطية تحولت إلى وبال على سكان المحافظة، لأنها لوثت بيئتهم وحرمتهم من استغلال نحو ٨٠٪ من الأراضي لأغراض الزراعة والسكن بذريعة أنها نفطية وفقاً لقانون الحفاظ على الثروة الهيدروكاربونية رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٥".

ولفت إلى أن "قطاع الزراعة في محافظة البصرة يواجه تحديات خطيرة منها سيطرة وزارة النفط على الأراضي الزراعية"، مبينا أن "إجراءات عدم تجديد عقود إيجار الأراضي الزراعية، وتهجير المزارعين من مزارعهم القريبة من الحقول النفطية تصاعدت وتيرتها بعد مباشرة الشركات الأجنبية التي رست عليها عقود التراخيص بالعمل".

عشوائية الاستيراد

المزارع أحمد عباس يؤكد لـ"المدى"، إن سبب الخسائر التي لحقت بالمزارعين في قضاء الزبير يعود إلى انخفاض سعر المحصول لهذا الموسم الذي لم يستطع معه المزارع تسديد ربع نفقات الكلفة، وكذلك تدني أسعار محصول الطماطم، جاء نتيجة الاستيراد العشوائي من دول الجوار خلال موسم الحصاد الذي يبدأ من شهر آذار وحتى نهاية آيار. ونبّه عباس إلى أن "غالبية أصحاب المزارع تعرضوا لخسائر كبيرة وصلت لمئات الملايين من الدنانير والبعض من المزارعين قاموا بإتلاف محاصيلهم لعدم تمكنهم من تغطية النفقات التي يتطلبها جني المحصول وتسويقه".

ويشير المزارع جعفر عبد الكريم إلى أن القطاع الزراعي شهد خلال السنوات التي أعقبت سقوط النظام المباد، غياب كلي للدعم من قبل الجهات الحكومية.

وقال "أصبحت الزراعة تنحسر شيئا فشيئا لعدم وجود قروض ميسّرة للفلاحين وكذلك السياسة المتبعة من قبل الجهات الحكومية والمتمثلة بإغراق السوق العراقية بالمنتجات الزراعية المستوردة، وهو ما نعدّه عملية تخريب للواقع الاقتصادي الوطني".

البيوت البلاستيكية.. (أرشيف)

أكاديمي كربلائي: نسبة استغلال القطاع السياحي العراقي لا تتجاوز ١٪

مرقد الامام العباس في كربلاء.. (أرشيف)

□ كربلاء / أمجد علي

دعا عميد كلية السياحة في جامعة كربلاء، إلى الاهتمام بالصناعة السياحية في العراق لتشكل مصدرا من مصادر الدخل القومي، منتقداً تراجعها بشكل كبير خاصة وإن الدولة لا تستفيد من هذه الصناعة إلا بنسبة لا تزيد على ١٪.

وقال الدكتور هاشم مرزوك الشمري لـ"المدى": إن السياحة "لم تعد فقط إعلان عن مواقع أثرية أو أماكن دينية، بل أصبحت صناعة تستند إلى مقومات موضوعية كما هو الحال بالنسبة لبلدان العالم التي تشكل صناعة السياحة فيها مصدراً مهماً من مصادر الدخل العام".

وأضاف إن "السياحة أخذت حيزاً مهماً في البلدان التي سبقتنا في هذا القطاع وقد اهتمت كثيرا بالصناعة السياحية من حيث خلق ما يُعرف بالعرض والطلب السياحي، وهو جوهر هذه الصناعة التي تتأسس عادة على بيئة تحتية مناسبة".

وأشار الشمري إلى أن "هناك بلدانا أجنبية وعربية تشكل السياحة فيها جانبا مهما من الوارد الإجمالي القومي مثل اسبانيا ومصر وبالنسبة للأخيرة فإن واردات القطاع السياحي تشكل ما نسبته ٢٥٪ من الناتج القومي المصري، في حين تبلغ صادراتها السياحية قرابة ٣٠٪ من ميزان المدفوعات بحسب التصنيف التجاري".

ووصف الشمري السياحة بأنها نفط دائم وزراعة دائمة إذا ما أحسن استغلالها جيدا، وهو ما لم يحدث حتى الآن في العراق بالرغم من أنه يتوافر على جميع أنواع السياحة غير أن ما يُحسب عليه أن مستوى الإفادة من هذا القطاع الحيوي لم تتعدَّ نسبة ١٪ فقط.

وطالب عميد الكلية بالاهتمام بالصناعة السياحية وبُناها التحتية بما ينعكس إيجابا على الواقع السياحي.

ويرى الشمري أن تكون السياحة "كيانا مؤسساتيا أفضل للسياحة من تواجدها تحت مظلة هيئة أو وزارة دولة لا تتمتع بتخصيصات كبيرة ولا يُناط بها مسؤوليات متعددة، خاصة وأن العراق يعجّ بمختلف أنواع السياحات وعلى رأسها الدينية والأثرية والعلاجية والطبيعية ونحوها".

وأفاد بأن "نجاح الصناعة السياحية سينعكس بشكل جدي على توفير فرص عمل كثيرة، فضلا عن إحياء للصناعات التراثية التي انقرضت أو في طريقها إلى الانقراض".

وأوضح عميد كلية السياحة إنه "عندما تكون لدينا صناعة سياحية متطورة فإنه بالإمكان تلمس النتائج الايجابية على البلاد مسبقاً ليس على صعيد النمو الاقتصاد الداخلي فحسب ،بل أيضا على مستوى تحسن علاقات العراق مع محيطه الخارجي وكسبه لمزيد من الأصدقاء ومن ثم التقليل من رقعة الخصوم".

وأكد أن "الوصول إلى هذه الغاية يستلزم وجود منظومة قانونية متطورة فضلا عن إحداث نقلة نوعية على مستوى الستراتيجيات السياحية وكذلك ضرورة خصخصة بعض المرافق السياحية الحكومية لاسيما إن سياسة الدولة العراقية حاليا تسمح بتطبيق مثل هذه الفرضية".

تعليمات جديدة لتكثيف حملة جمع العينات لذوي ضحايا المقابر الجماعية

□ بغداد / المدى

وجهت وزارة حقوق الإنسان، أمس الخميس، غرفة العمليات المعنية بالحملة الوطنية لجمع العينات، بتفعيل وزيادة نشاط الفرق الجوالة بالاعتماد على خارطة الرقعة الجغرافية وتقسيم الفرق استنادا على القطاعات في المحافظات.

وذكر بيان صحفي للوزارة، اطلعت عليه "المدى"، إن وكيلها حسين الزهيري وجه أثناء اجتماعه بغرفة العمليات المعنية بالحملة الوطنية لجمع العينات بتفعيل وزيادة نشاط الفرق الجوالة بالاعتماد على خارطة الرقعة الجغرافية وتقسيم الفرق استنادا على القطاعات في المحافظات.

وأشار البيان إلى أن هذا الأمر من شأنه أن يجعل العملية أكثر مرونة للوصول إلى عوائل الضحايا ممن يتعذر عليهم الوصول إلى مكاتب الوزارة المنتشرة في المحافظات، إضافة إلى مكتبي الرصافة والكرخ في بغداد.

وأضاف أن الزهيري أوعز بتزويد الفريق العامل بعناوين منازل عوائل الضحايا من خلال قاعدة البيانات الموجودة لدى مؤسسة الشهداء ليتم الاتصال بهم مباشرة وتوزيع استمارة تملأ من قبل العوائل بالمعلومات التي تسهل من عمل الفرق.

وبين أنه يتعين القيام بحملات تثقيفية وإعلامية أوسع والاستعانة بمجالس المحافظات والرموز الدينية لزيادة الوعي بضرورة التعاون مع الحملة الوطنية لجمع المعلومات للحصول على نتائج أفضل ولفت إلى أن الحملة يجب أن تشمل كل المفقودين.

المطالبة بالإسراع بتنفيذ بناء المجمعات المرورية في البلاد

□ بغداد / المدى

أكدت الأمانة العامة لمجلس الوزراء، أمس الخميس، على الإسراع بتنفيذ مشروع بناء المجمعات المرورية في بغداد والمحافظات، بهدف تسهيل مراجعة المواطنين وتوفير المكان اللائق للموظفين لانجاز معاملات تسجيل المركبات ومنح إجازات السوق. وقال معاون أمين عام مجلس الوزراء للشؤون الإدارية والمالية عبيد محل فريح، على هامش ترؤسه اجتماعاً ضم ممثلي وزارتي الداخلية والإعمار والإسكان والشركة التركية المنفذة لمشروع بناء المجمعات المرورية: "إننا نطالب بضرورة معالجة التلكؤات والإسراع بتنفيذ مشروع بناء المجمعات المرورية في بغداد والمحافظات".

ودعا في بيان صحفي اطلعت عليه "المدى"، الجهات المعنية إلى "تجاوز العقبات وتنفيذ المشروع في وقته المحدد".

وبين أن "أهم النقاط التي نوقشت خلال الاجتماع منها إخلاء الأراضي المتجاوز عليها والداخلة ضمن المشروع وصرف مبالغ التعويض للمتجاوزين والبالغة خمسة ملايين دينار على أن يلتزم الأهالي بالقوانين".

واعتبر البيان أن "مشروع المجمعات المرورية يهدف إلى تسهيل عملية مراجعات المواطنين وتوفير المكان اللائق للموظفين القائمين على انجاز المعاملات المتعلقة بتسجيل المركبات ومنح إجازات السوق والأمور الأخرى".

وكانت مديرية المرور العامة بدأت في نهاية العام ٢٠٠٩، بتسجيل المركبات وإصدار إجازات السوق ووثائق التسجيل واستبدال لوحات أرقام المركبات.

"المسحرجي" يعود لشوارع سامراء بلا قانون يحميه

□ بغداد / المدى

بعد غياب طال لأكثر من سبع سنوات، يعود (المسحرجيّ) إلى شوارع مدينة سامراء التي طالما رددت صدى كلماته "سحور، سحور، سحور"، تليها ضربات طبل على إيقاع رمضاني، إذانا بحلول وجبة السحور قبل بزوغ الفجر، الذي تنتهي عنده جولة "المسحرجيّ" اليومية.

تلك المهمة أصبحت شاقة بالنسبة للمسحرجي في سامراء وعموم مناطق محافظة صلاح الدين، إذ إنها تراجعت بعد العام ٢٠٠٣ وأيام العنف الطائفي في البلاد عامي ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧، لكن هذا التقليد بدأ يعود تدريجيا رغم خطورة الوضع الأمني بوضح النهار فكيف إذا بليلها.

ويجوب "المسحرجي" شوارع سامراء قبل ساعة على الأقل من موعد السحور، لإيقاظ الناس لتناول الطعام قبل أن يعلن المؤذن موعد "الإمساك" أي موعد التوقف عن تناول الطعام.

تدريجيا عاد هذا التقليد بقوة إلى البلدة التي اندلعت منها أول شرارة للعنف الطائفي بعد تفجير القبة الذهبية للإمامين العسكريين، ولم تمنعه وسائل التنبيه الالكترونية.

ويستعد سعد السامرائي وأربعة من زملائه بعد سنوات من الانقطاع للعودة إلى دق الطبول في المناطق المختلفة من بلدته ذات الطابع العشائري، بحسب ما ذكرت وكالة "آكانيوز" الإخبارية.

ويقول السامرائي وهو في عقده الثالث من العمر: "نحن نعمل مجانا، أنا اعمل من اجل الناس، هذا تقليد متوارث علينا الحفاظ عليه"، مضيفا "أنا أخرج في هذا الوقت كما تراني، أواجه كل الاحتمالات".

ويتجول المسحرجي، وهو يحمل طبله لمدة ساعة يوميا، إلا انه يعاني من إشكالات يتعرض لها ففي ساعات الليل كل شيء مباح ومحتمل. ويقول المواطن محمد عزيز: "عندما نسمع صوت الطبل أنا وعائلتي وقت السحور نفرح كثيرا وفي نفس الوقت نحزن لأننا نتذكر من غاب عنا وجودهم ونتذكر تلك الأيام الجميلة التي رحلت".

عزيز يستذكر أيضا عندما كانت عائلته وجيرانه يجمعون المال بشكل يومي أو في نهاية رمضان ومع موعد العيد لتقديمها إلى المسحرجي لشكره على عمله الشاق.

أما اليوم فعمل المسحرجي تغير على ما يبدو فلا مبالغ مادية تدفع له ولا حماية أمنية تخصص له خلال ساعات الليل، إنه يجازف بحياته.

ويشير مسؤول الإعلام في قيادة شرطة صلاح الدين العقيد حاتم أكرم، إلى أنه "لم ينص أي قانون ولا يوجد أي شيء يحمي المسحرجي أو يضمن حقه لكنه في الوقت نفسه اليوم يستطيع الخروج لأنه لا وجود لحظر التجوال".

وفي بعض المناطق من صلاح الدين يتعين على هذا الرجل أن يخرج إلى أماكن بعيدة ليصل صوته وقرع طبله إلى أكبر عدد من السكان.

الباحث والمؤرخ ليث دحام يبين إن مهنة المسحرجي تقليد اختلف مع الزمن وأصبح ملازما لرمضان طيلة السنوات الماضية.

وتختلف كلمة المسحرجي بين البلدان العربية والإسلامية ففي العراق يسمى "أبو طبيلة" أو "المسحرجي" أو "المسحراتي" كما في مصر وسوريا وأكثر البلدان العربية، وفي دول الخليج العربي يطلق عليه "القريقعان" إضافة إلى تسميات شعبية أخرى.

وتقول أم هبة (٥٠ عاما) من سكان بلدة سامراء: "لا يكتمل رمضان إلا بصوت المسحرجي وهو يدق بطبله أو يطرق الأبواب لإيقاظ الناس للسحور".

وعن خطورة ليل سامراء التي تتوسطها الملوية التاريخية الشهيرة، يقول يونس مخلف، وهو مسحرجي لم يسبق له ممارسة هذا التقليد من قبل: "لا أخفي عليك الخوف كان في بادئ الأمر يلاحقني وأنا أمسك طبلتي وأصيح سحور.. سحور".

واستطرد مخلف الذي يحمل الطبل لأول مرة "لكن سكان المنطقة كانوا متعاونين معي حتى كنت أتسحر (أتناول الطعام) مع بعضهم".

وسامراء كبرى مدن محافظة صلاح الدين وتقع إلى شمال بغداد ولا تختلف عن باقي مدن العراق التي تبحث عن الاستقرار.